الدور الدولي في إدارة النزاعات الحدودية : حالة خور عبدالله

م.م مصطفى عباس محمد

جامعة الفرات الأوسط / المعهد التقني بابل

الملخص

تعد مسألة ترسيم الحدود الدولية من المشاكل الشائعة بين الدول المتجاورة حول العالم ومثال على ذلك الصراع الأرميني الاذربيجاني على إقليم كاراباخ وكذلك الصراع الروسي الاوكراني على شبه جزيرة القرم وغيره من الصراعات الحدودية . فيما يخص العراق فأن هنالك صراع متجذر بين العراق والكويت على ترسيم الحدود بين البلدين سواء الحدود البرية او البحرية وبالرغم من تنفيذ قرارت الأمم المتحدة ومجلس الامن بعد الغزو العراقي للكويت عام 1990 , وهي قرارات تعتبر قطعية واجبة التنفيذ طبقا لاحكام الفصل السابع من ميثاق منظمة الأمم المتحدة لعل ابرز هذه القرارات هو القرار ذي العدد (687) لعام 1991 والقرار ذي العدد (773) لعام 1992 إضافة الى القرار ذي العدد (833) لعام 1993 . وف يعام 2013 تم توقيع اتفاقيه دولية بين العراق والكويت لترسيم الحدود البحرية وتنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله ولكن سرعان ما تم تقديم الطعن بهذه الاتفاقيه لدى المحكمة الاتحادية العليا , حيث قضت المحكمة بعدم دستورية هذه الاتفاقية في عام 2023 وإلغاء قانون التصديق على الاتفاقيات رقم 42 لعام 20213 مما سبب مشاكل دبلوماسية وسياسية بين العراق و الكويت الى اليوم . لذلك سوف نتطرق في هذا البحث عن إيجاد حلول جذرية لهذه المشكلة عن طريق الفاعل الدولي و كيفية ترسيم الحدود البحرية بالقياس على مشاكل دولية مشابهه بين دول أخرى .

الكلمات المفتاحية : الحدود البحرية , خور عبدالله , القانون الدولي .

Abstract

The issue of demarcating international borders is a common problem among neighboring countries around the world. An example of this is the Armenian-Azerbaijani conflict over the Karabakh region, as well as the Russian-Ukrainian conflict over the Crimean Peninsula and other border disputes. Regarding Iraq, there is a deep-rooted conflict between Iraq and Kuwait over the demarcation of borders between the two countries, whether land or maritime borders. Despite the implementation of United Nations and Security Council resolutions following the Iraqi invasion of Kuwait in 1990, which are considered final and binding in accordance with the provisions of Chapter VII of the United Nations Charter, the most notable of these resolutions are

Resolution No. (687) of 1991, Resolution No. (773) of 1992, and Resolution No. (883) of 1993. In 2013, an international agreement was signed between Iraq and Kuwait to demarcate maritime borders and regulate maritime navigation in Khor Abdullah. However, this agreement was soon challenged in the Federal Supreme Court, which ruled the agreement unconstitutional in 2023 and annulled Law No. 42 of 2013, causing ongoing diplomatic and political issues between Iraq and Kuwait to this day. Therefore, in this research, we will address finding fundamental solutions to this problem through international actors and how to delineate maritime borders by comparing it to similar international issues between other countries.
Keywords: maritime borders, Khor Abdullah, international law.

المقدمة

ان الموقع الجغرافي الذي يتمتع به خور عبدالله يعد من اهم المواقع المطلة على الخليج العربي , فهو ليس ممر مائي يستخدم للملاحة البحرية فقط وانما له جغرافية سياسية ذو أهمية كبيرة فهو الممر المائي اليتيم للعراق وسوف يكون بوابة ميناء الفاو الكبير وطريق التنمية الجديد الذي سيكون حلقة الوصل بين اسيا واوروبا إضافة لوجود ثروات طبيعية كبيرة داخل هذا الممر المائي . حاولت الكثير من الدول خنق العراق عبر هذا الخور لكي يصبح العراق من الدولة الحبيسة بدءأ من الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي وصولا الى حرب الكويت التي فقد العراق بعدها سيادته بشكل او بأخر على الخور تنفيذا لقرارات مجلس الامن والأمم المتحدة. وهنا تحديدا برز دور المجتمع الدولي في حل نزاعات ترسيم الحدود البرية او البحرية بين العراق والكويت وكان من ضمنها ترسيم الحدود والملاحة في خور عبدالله وكان اخرها قرار 833 لعام 1993 الصادر من مجلس الامن حيث التزمت الحكومة العراقية آنذاك بنص هذا القرار فيما يخص حركة الملاحة في خور عبدالله . وبعد الغزو الأمريكي للعراق و اسقاط نظام صدام حسين تم عقد اتفاقية دولية بين العراق والكويت عام 2012 وتم المصادقة عليها من قبل مجلس النواب العراقي عام 2013 وايداع هذه الاتفاقية في منظمة الأمم المتحدة لتأخذ الطابع الدولي . لكن هذه الاتفاقية كان تشوبها الكثير من الشكوك في الجانب العراقي مما سببت في اكثر من مرة توترات سياسية بين البلدين , لكن هل هنالك افضلية للكويت في حركة الملاحة البحرية استنادا لهذه الاتفاقية ؟ هذا ما سنتطرق اليه لاحقا من خلال قراءة تحليلية من منظور دولي و من خلال منظور الجغرافية السياسية وكيف يمكن للعراق استخدام حقه الدولي لحل هذا النزاع الحدودي .

مشكلة البحث

ان مشكلة البحث ليست مشكلة حديثة وانما مشكلة تاريخية في ترسيم الحدود بين العراق و الكويت وخصوصا بعد استقلا الكويت عام 1961 , و بالرغم من قرارات الأمم المتحدة الا ان مشكلة ترسيم حركة الملاحة في خور عبدالله تعاني من مشاكل سياسية كبيرة بين البلدين . ونبحث هنا في إشكالية البحث دور القانون الدولي والمنظمات الدولية في حل النزاعات الحدودية البحرية بين العراق والكويت وكيفية الاستفادة من قرارات مجلس الامن او القياس على حالات مماثلة بين دول أخرى .

أهمية البحث

يشكل الفاعل الدولي في إدارة وحل النزاعات الحدودية سواء كانت بحرية ام برية أهمية قصوى لتلافي الخلافات الجيوسياسية او النزاعات التي قد تصل الى صراع عسكري بين دولتين او اكثر, كما حصل في إقليم كاراباخ بين أرمينيا وأذربيجان او حول شبه جزيرة القرم بين روسيا وأوكرانيا سابقا . لذلك تتركز أهمية البحث حول كيفية الاستفادة من القانون الدولي مثل قانون البحار لعام 1982 او الاتفاقيات الدولية التي عقدت بين العراق والكويت او الاتفاقيات الدولية لحالات ونزاعات مماثلة حول العالم . مما لاشك فيه ان خور عبدالله ذو أهمية قصوى بالنسبة للعراق اكثر من الكويت كونه الممر المائي الوحيد للعراق المطل على بحر إقليمي ودولي , لذلك يجب على العراق الاحتفاظ بسيادته على هذا الخور بالطرق الدبلوماسية التي سوف نتطرق لها لاحقا .

إشكالية البحث

فيما يخص إشكالية البحث نحتاج الإجابة الى بعض الأسئلة القانونية حول ماهية الأسس القانونية والتاريخية التي استند إليها ترسيم الحدود البحرية في خور عبد الله؟ وهل تتوافق هذه الأسس مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢؟ وما هو دور قرارات مجلس الأمن الدولي، وخاصة القرار ٨٣٣ لعام ١٩٩٣، في تحديد الحدود البحرية بين العراق والكويت؟ وكيف انعكس هذا الدور على الوضع القانوني للممر المائي؟

منهجية البحث

تم الاعتماد في هذا البحث على منهجين , الأول هو المنهج التاريخي والتعريفي لحالة النزاع في خور عبدالله وكذلك تعريف الحدود البحرية وفقا لقانون البحار الدولي لعام 1982 , اما المنهج الثاني هو المنهج الوصفي والتحليلي المقارن للتعرف على الاتفاقيات الدولية و تحليل قرارات الأمم المتحدة ومجلس الامن الخاصة بحالة خور عبدالله , وكذلك المنهج التحليلي المقارن حيث يتم تحليل النزاع البحري في خور عبد الله من خلال مقارنة الأطر القانونية والدولية المستخدمة لحله، مع دراسة دور المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والمحكمة الدولية لقانون البحار.

اهداف البحث

1. تسليط الضوء على الصراعات التاريخية بين العراق والكويت فيما يخص الحدود البحرية منذ انشاء الدولتين مع بيان المراحل التي مر بها النزاع وترسيم الحدود منذ عام 1991 الى ما بعد قرار المحكمة الاتحادية العليا لعام 2023 .
2. تقييم مدى توافق اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية وقرارات مجلس الأمن وخاصة القرار 833 لسنة 1993مع مبادئ قانون البحار الدولي لسنة 1982، وخاصة فيما يتصل بخطوط الأساس والمياه الإقليمية.
3. تسليط الضوء على الأبعاد السياسية والاستراتيجية للصراع، ودراسة تأثير العوامل الإقليمية والدولية في تشكيل مواقف الطرفين، بما في ذلك دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن . مع بيان تأثير العوامل الاقتصادية والجيوسياسية على سيادة العراق البحرية .
4. تقديم رؤية تحليلية مستقبلية حول سبل إدارة الحدود البحرية العراقية الكويتية بما يضمن حماية المصالح الوطنية العراقية ويحافظ على الاستقرار الاقليمي في الخليج العربي.

هيكلية البحث

ان هيكلية البحث تنقسم الى مبحثين , حيث سيتناول المبحث الأول الخلفية التاريخية للنزاع البحري في خور عبدالله وكذلك التعريف عن مفهوم النزاعات البحرية مع بيان النصوص القانونية لقانون البحار لعام 1982 فيما يخص حق المرور البريء . اما المبحث الثاني فسوف يتناول بيان النصوص القانونية لاتفاقية خور عبدالله لعام 2013 مع بيان الثغرات القانونية التي تشوب هذه الاتفاقية , وكذلك سوف نبين التحديات السياسية والإقليمية المستقبلية التي قد تؤثر اقتصاديا وسياسيا على الواقع العراقي .وفي الخاتمة سوف نطرح التوصيات من وجهة نظر الباحث من الناحية السياسية والقانونية .

المبحث الأول

الاطار التاريخي والقانوني للصراع الحدودي بين العراق والكويت

يعد خور عبد الله من الممرات المائية الحيوية والاستراتيجية ففي موقعه الجغرافي يكون في أقصى شمال الخليج العربي. يقع بين جزيرتي بوبيان ووربة الكويتيتين من جهة، وشبه جزيرة الفاو العراقية من جهة أخرى. يمتد الخور داخل الأراضي العراقية ليشكل خور الزبير، الذي يضم ميناء أم قصر، أحد أهم موانئ العراق. يتمتع هذا الممر بأهمية استراتيجية بالغة، إذ يمثل أبرز منفذ بحري للعراق على الخليج العربي، وشريانًا حيويًا للشحن التجاري إلى الموانئ العراقية. إلا أن الخصائص الجغرافية

لهذا الخور، وخاصة ضحالة مياهه ورواسب الطمي الناتجة عن التدفق المستمر لشط العرب، تُشكل تحديات تقنية وملاحية كبيرة أمام التنمية والاستثمار البحري في المنطقة.

المطلب الأول: التطور التاريخي للنزاع العراقي الكويتي حول الحدود البحرية .

تطورت الخلافات الحدودية التاريخية بين العراق والكويت على مدى عقود , لا بد لنا هنا تعريف الحد او معنى الحدود لغة واصطلاحا . وقد عرّف أكثر معاجم اللغة الحد، وجمعه حدود، بأنه الفاصل بين شيئين بحيث لا يختلط أحدهما بالآخر، أو لا يتعدى أحدهما على الآخر. فالفاصل بين الشيئين حد بينهما، وغاية كل شيء حده. ويُعرف الحد أيضًا بأنه الحاجز بين الشيئين، ويقال: وضع حدًا لأمر، أي أنهى أمره.[1] ام اصطلاحا و من الناحية الفنية، هو خط يحيط بالدولة ويفصل إقليمها عن إقليم دولة أخرى. تبدأ سيادة هذه الدولة من ذلك الخط، وتمارس عليه جميع سلطاتها. لكل دولة حدود تُحدد نطاق إقليمها البري والبحري والجوي، لما لها من أهمية سياسية وقانونية في تحديد سيادتها داخل حدودها. وعند هذه الحدود، تنتهي سيادة الدولة وتبدأ سيادة دولة أخرى.[2]

ومن وجهة نظرنا نرى ان الحد او الحدود هو الفاصل الذي تنتهي به سلطة دولة ما على ارض او سماء او بحر تابع لتلك الدولة و تكون سيادة هذه الدولة ضمن هذا الحد فقط حيث لا يجوز انتهاك حدود او سيادة دولة مجاورة أخرى وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل و وفقا للاعراف و القوانين الدولية المعمول بها .وهنالك أنواع من الحدود منها الحدود الاصطناعية التي تضعها الدولة فيما بينها عبر الاتفاقيات الدولية , اما النوع الاخر هي الحدود الطبيعية كالجبال والانهار والبحار وغيرها من التضاريس الطبيعية . في حالة خور عبد الله فأنه يعتبر من الحدود البحرية الواقعة بين بلدين متجاورين .تاريخيا كانت الكويت قضاء تابع الى ولاية البصرة في العهد العثماني وكان حاكم الكويت يحمل لقب قائم مقام تابع لولاية البصيرة عندما كان العراق تحت الاحتلال العثماني بعد عام ١٨٩٥،حصل تغيير في نظرة الاستعمار البريطاني للكويت بعد أن أبدت كل من روسيا وألمانيا رغبتهما في الحصول على تنازلات من الإمبراطورية العثمانية بشأن الكويت. تمثلت رغبة روسيا في إنشاء مستودع للفحم في الكويت ومدّ خط سكة حديد من البحر الأبيض المتوسط إلى ميناء الكويت عبر العراق. حيث كانت المانيا تفكر في مد سكك حديدية بين بغداد وبرلين بدء من الكويت ومع وصول بريطانيا إلى منطقة الخليج العربي وظهور اهتمامها

[1] محمد بن كرم بن علي . ابن منظور ،لسان العرب. المجلد الثالث . دار صادر . بيروت. 1994،ص55.
[2] عصام العطية. القانون الدولي العام. مكتبة القانونية. بغداد. 2012.ص .162.

بالكويت باعتبارها الموقع الأنسب لها لهزيمة الدولة العثمانية، جرت بعد ذلك محادثات سرية عديدة بين بريطانيا وشيخ الكويت، وبالفعل تم توقيع أول اتفاقية سرية بينهما في عام 1899.[1]

حيث كانت الكويت لا زالت تابعة الى ولاية البصرة وتحت عباءة الحاكم العثماني ولكن أراد الشيخ مبارك ال صباح تقوية موقفه ضد الحاكم العثماني بالحصول على الأموال والأسلحة بموجب هذه الاتفاقية كون ان الإمبراطورية العثمانية كانت تعيش أيام عصيبة بسبب الانشقاقات الداخلية والديون المتراكمة عليها . حيث دارت بعد ذلك مفاوضات بين بريطانيا والدولة العثمانية وعقدت اتفاقية عام 1913 لترسيم حدود العراق والكويت وهو ما كان غامضاً وغير واضح في ترسيم تلك الحدود ، ومن الجدير بالذكر أن اتفاقية 1913 لم تمنح الكويت استقلالها عن الدولة العثمانية ولا انفصالها عن العراق، بل اعتبرت الكويت فضاء عثمانياً تابعاً لمحافظة البصرة يمارس شيخ الكويت إدارته المستقلة كما الحال اليوم في إقليم كردستان العراق . ولكن لم يتم المصادقة على هذه الاتفاقية بين بريطانيا والدولة العثمانية بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى عام 1914 وانضمام الكويت الى الاستعمار البريطاني آنذاك حيث اتخذت الكويت كقاعدة عسكرية لمهاجمة البصرة جنوب العراق .

وبعد تأسيس دولة العراق الحديثة علم 1921 اصبح العراق مملكة صاحبة سيادة وحدود رسمية متفق عليها الا ان الحدود مع الكويت لم تكن واضحة بعد . لكن نرى هنا ان بريطانيا تعمدت بشكل واضح وصريح بتقليص الحدود البحرية العراقية لتجعل منه صاحب منفذ بحري وحيد مطل على الخليج العربي وكذلك منع العراق من ضم الكويت ليصبح قوة نفطية عظمى في العالم كي لا يهدد مصالحها في المنطقة [2]. مع إعلان بريطانيا نيتها منح الكويت استقلالها عام ١٩٦١، جدد العراق، بقيادة رئيس وزرائها عبد الكريم قاسم، مطالبتها بضم الكويت، مستندةً إلى حجة أن "الكويت كانت جزءًا من ولاية البصرة خلال العهد العثماني".[3] قوبل هذا المطلب برفض قاطع من بريطانيا وجامعة الدول العربية. واستمرت العلاقات العراقية الكويتية بحالة من التذبذب والاستقرار حتى عام 1990 . نقطة التحول في العلاقات العراقية الكويتية كانت بعد دخول نظام صدام حسين الى الكويت والاستيلاء عليها واعلانها محافظة عراقية في شهر أغسطس من عام 1990 , مما أدى الى تحرك

---

[1] علي عبد الحسين جارالله. حقوق العراق في الملاحة البحرية وفقًا لاتفاقية خور عبد الله وآثارها الدولية . . جامعة ميسان / كلية الحقوق. (٢٠٢١) مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة. العدد السابع ، ص357 . .

[2] علي عبد الحسين جارالله . حقوق العراق في الملاحة طبقا لاتفاقية خور عبدالله وانعكاساتها الدولية . مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة. جامعة ميسان / كلية القانون . العدد السابع . مجلد 1 . 2025.

[3] د. حميد جبجاب . خور عبد الله : دراسة تاريخية في خضم الصراع القائم في الشرق الأوسط الجديد. جامعة ميسان . مقال منشور على موقع المرجع الالكتروني للمعلوماتية .2025/8/5
https://almerja.com/aklam/indexv.php?id=32768

دولي كبير لتحرير الكويت وإخراج القوات العراقية من أراضي الكويت بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في عام 1991 . وبعد ان اتفق العراق والولايات المتحدة على وقف اطلاق النار تم فرض العقوبات العسكرية والاقتصادية على العراق وفقا لقرارات مجلس الامن و وضع العراق تحت طائلة البند السابع , كان من بين تلك القرارات هي ترسيم الحدود بشكل واضع بين العراق والكويت سواء البرية او البحرية . حيث قامت منظمة الأمم المتحدة بتشكيل لجنة مشتركة بين العراق والكويت خاصة بترسيم الحدود , تألفت اللجنة من ممثل واحد عن كل من العراق والكويت وثلاثة أعضاء مستقلين يختارهم الأمين العام للأمم المتحدة , حيث كانت اللجنة تتمتع بجميع الحصانات اللازمة لإنجاز مهامها . كانت القارات التي تصدر عنها لازمة وقطعية وتتم بأغلبية الأصوات .فيما يتعلق بخور عبد الله، اعتُبر ممرًا مشتركًا بين العراق والكويت، على أساس الخط الوسطي في منتصف الخور كخط فاصل بينهما، دون التطرق إلى المسائل المتعلقة بتنظيم الملاحة البحرية فيه. واقتنعت بأن لكلا البلدين منفذًا ملاحيًا إلى مختلف أجزاء أراضيهما المتاخمة للحدود المرسومة. وأصدرت اللجنة بيانا في هذا الصدد جاء فيه: "إن اللجنة تعتقد أن حق الوصول الملاحي لكلا الدولتين إلى أراضيهما المجاورة للحدود المرسومة مهم لضمان الطبيعة العادلة وتعزيز الاستقرار والسلام والأمن على طول الحدود".[1]

بعد غزو الكويت وفرض الحصار الاقتصادي على العراق تم اصدار عدة قرارات خاصة بترسيم الحدود بين العراق والكويت مثل قرار 687 (1991)، و689 (1991)، و773 (1992) . لكن قرار رقم 833 لعام 1993 كان خاص بترسيم حركة الملاحة البحرية في خور عبدالله , حيث نص القرار الاتي على انشاء خط فاصل بين البلدين يبدأ من الدعامة الحدودية رقم 107 مرورا بالدعامة رقم 15 والدعامة رقم 157 والدعامة الأخيرة رقم 162 حيث يبقى قرار مجلس الامن رقم 833 ساري المفعول الى اليوم هو المسؤول عن تنظيم الملاحة في القناة .

[1] د. احمد تقي . كلية القانون / جامعة واسط . 2025. مدى أحقية العراق في إبطال اتفاقية خور عبد الله وفقا للقانون الدولي .مجلة واسط للعلوم الإنسانية . مجلد 21 .العدد2 . ص 444.

خارطة رقم (1) مخطط منشور على موقع أساس الالكتروني "العراق والكويت: الطبل في "خور عبدالله" والعرس في "الدرّة"

وفقا للمخطط أعلاه نرى ان الدعامة الأخيرة رقم 162 هي اخر نقطة من الحد الفاصل كون ان سواحل الكويت تبتعد بعد هذه النقطة عن سواحل العراق و تنتهي بانتهاء حدود جزيرة بوبيان . لكن السؤال هنا ماذا لو انشأ العراق او الكويت جزر صناعية قرب الحدود التاليه من الدعامة رقم 162 , كيف سيكون الاجراء هنا , تنص المادة 60 من قانون البحار لعام 1982 لعام بشأن الجزر الاصطناعية " تسمح الاتفاقية للدول الساحلية بإنشاء هياكل وجزر اصطناعية داخل أراضيها، ولكن هذه الهياكل لا تتمتع بوضع الجزر ولا تولد مياه إقليمية أو مناطق بحرية جديدة لها، ولا تغير تلقائيًا خط الترسيم. كما أن لها منطقة أمان محدودة فقط. على سبيل المثال، تشير أحكام القانون إلى مناطق أمان قصيرة حول الهياكل. وهذا يعني أن مجرد إنشاء جزيرة اصطناعية لا يخلق تلقائيًا حقوقًا بحرية جديدة لمن أنشأها" [1]. وهذا يعني ان الجزر الاصطناعية التي تعمل على انشائها الكويت لا تدخل ضمن مفهوم الحدود الإقليمية او ترسيم الحدود بين البلدين .

المطلب الثاني

حق المرور البريء والعابر للسفن .

تعتبر المياه الإقليمية للدول الساحلية جزء لا يتجزأ من الحدود الخاصة بتلك الدولة ويبلغ عمق المياه

[1] اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982 .

الإقليمية هو 12 ميل بحري من خط الساحل . وتدخل ضمن المياه الداخلية للدولة جميع المسطحات المائية والمساحات التي تقع ضمن خط القاعدة (خط الساحل) الذي يقاس بدء منه امتداد المياه الإقليمية باتجاه البحر , وكل ماي قع في هذه المنطقة تعتبر من الأراضي والمياه الداخلية التي تتمتع بسيادة الدولة الساحلية , ومن مظاهر سيادة الدولة على مياهها الإقليمية هي :

1. حماية امن الدولة الإقليمي وسلامة أراضيها .
2. حماية والحفاظ على الثروات البحرية منها ما يخص قطاع الطاقة او قطاع الغذاء.
3. اجراء البحوث العلمية والمختبرية ضمن حدود المياه الإقليمية.

من اهم مظاهر سيادة الدولة على أراضيها ومياهها الإقليمية هو حماية امن الدولة الإقليمي وسلامة أراضيها حيث تنص اتفاقية جامايكا لعام ١٩٨٢ على أن "لكل دولة الحق في تحديد عرض بحرها الإقليمي بمسافة لا تتجاوز ١٢ ميلًا بحريًا من خطوط الأساس المحددة وفقًا لأحكام هذه الاتفاقية". ولكل دولة الحق في ممارسة السيادة على بحرها الإقليمي، بدءًا من إجراءات الشرطة، وتحديد البروتوكولات البحرية التي يجب على السفن الحربية الالتزام بها، وتنظيم الملاحة والتجارة داخله. تمتد السيادة إلى قاع البحر، حيث يجوز للدولة استخدام قاعه واستغلاله. تنص اتفاقية عام ١٩٨٢ على أن سيادة الدولة تمتد إلى "المجال الجوي فوق البحر الإقليمي، وكذلك قاع البحر وباطنه". ومن أهم بنود الاتفاقيات الدولية، وخاصة اتفاقية جنيف بشأن العلاقة بالبحار التي أصدرت بتاريخ 27 أبريل/نيسان 1958، فتح المياه الإقليمية للمرور البريء، والذي قد يعني العبور إلى أحد موانئ الدولة أو الخروج منها إلى المياه الدولية. ماذا نعني بالمرور البريء للسفن ؟ المرور البريء مفهومٌ في قانون البحار يسمح للسفينة بالمرور عبر أرخبيل دولة أخرى ومياهها الإقليمية، مع مراعاة بعض القيود. تُعرّف المادة 19 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المرور البريء , المرور بريء ما دام لا يُخلّ بسلم الدولة الساحلية أو نظامها أو أمنها. ويُجرى هذا المرور وفقًا لهذه الاتفاقية وقواعد القانون الدولي الأخرى.[1] مما يعني وفقا لقواعد قانون البحار يجب احترام سيادة الدولة على مياهها الإقليمية وان مرور السفن يجب ان يكون غير ضار تماما لتلك الدولة الساحلية , حيث يجب على السفينة المستفيدة من المرور البريء احترام سلامة وأمن الدولة ذات السيادة على إقليمها البحري، وعدم المساس بمصالحها الاقتصادية. ويُخول القانون الدول باتخاذ التدابير اللازمة لحماية مياهها الإقليمية.

[1] هذه هي حقوق الدول في المجال البحري . مقالة صحفية منشورة على موقع الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/6/12. 2025/8/10 .

ويشمل حق المرور البريء جميع أنواع السفت التجارية والحربية والسفن العامة بشرط ان تلتزم بقواعد القانون الدولي وقانون البحار للمرور البريء , حيث تمتلك الدولة ذات السيادة على المياه الإقليمية في توجيه وإيقاف السفن الأجنبية ضمن حدودها البحرية اذا شعرت تلك الدولة بانتهاك سيادتها او مخالفة قواعد قانون البحار الدولي.

و من الجدير بالذكر ان اتفاقية البحار عام 1982 أعطت بعض الضمانات القانونية للدول الساحلية على مياهها الإقليمية ومن هذه الضمانات وفقا للمادة 42 من القانون هي :

1. رهنا بمراعاة احكام هذا الفرع يجوز للدول المتشاطئة ان تعتمد بقوانين وأنظمة المرور العابر للمضايق حيث تتناول الأمور التالية كلها او بعضها :
   أ- سلامة حركة المرور وتنظيمها وفقا لأحكام المادة 41 من قانون البحار لعام 1982.
   ب- منع التلوث وخفضه والسيطرة عليه بأعمال الأنظمة الدولية المنطبقة بشأن تصريف الزين والفضلات وغيرها من المواد المؤذية في المضيق
2. لا تميز هذه القوانين والأنظمة فعلا او عملا بين السفن الأجنبية , ولا يكون الأثر العملي لتطبيقها هو انكار حق المرور البريء او العابر .
3. تعلن الدول المتشاطئة للمضايق الإعلان الواجب عن جميع هذه القوانين والأنظمة .
4. تمتثل السفن الأجنبية لهذه القوانين والأنظمة عن استخدام حق المرور العابر .
5. عند تصرف سفينة او طائرة اجنبية عابرة تتمتع بالحصانة السيادية تصرف يخالف هذه الانظمة والقوانين او غيرها من احكام هذا الجزء , تتحمل دولة علم السفينة او دولة تسجيل الطائرة المسؤولية الدولية عن أي خسارة أو ضرر يلحق بالدولة المشاطئة للمضايق نتيجة لذلك.[1]

وبعد الاطلاع على مضمون المادة 41 و42 من القانون الدولي للبحار التي تنظم حق المرور العابر والبريء للسفن في المضايق للدول المتشاطئة , يمكن اسقاط هذه التفسيرات على حالة خور عبدالله كون يعتبر قناة بحرية او مضيق بحري يقع بين دولتين متشاطئتين هما العراق والكويت , ويمكن تطبيق احكام المادة 42 من القانون أعلاه على مرور السفن التي تحمل العلم العراقي او الكويتي بشرط الالتزام بهذه الأنظمة والقوانين الدولية .

8 قانون البحار الدولي لعام 1982 (مصدر سابق) .

المبحث الثاني

الاتفاقيات الدولية والتحديات الإقليمية في نزاع خور عبدالله

يُعدّ نزاع خور عبد الله بين العراق والكويت مثالاً مُعقّداً على النزاعات البحرية التي تتداخل فيها الأبعاد القانونية مع الاعتبارات السياسية والاستراتيجية. ورغم الاتفاقيات الدولية لترسيم الحدود البحرية وتنظيم الملاحة، لا تزال التحديات الإقليمية قائمة، بما في ذلك تباين المصالح الوطنية وحساسية الموقع الجغرافي .ويكشف هذا النزاع عن صعوبة تنفيذ الاتفاقيات الدولية في ظل بيئات إقليمية متوترة، ما يتطلب دراسة معمقة لفهم التفاعل بين القانون الدولي والواقع الجيوسياسي في المنطقة.

المطلب الأول : اتفاقية خورعبدالله واثرها الجيوسياسي .

أن آثار وأهداف اتفاقية خور عبد الله في عدة جوانب حيوية تؤثر على العراق بشكل كبير، سواء من الناحية السيادية أو الاقتصادية، كما ذكرنا سابقا حيث يعتبر خور عبد الله جزءاً من المياه والأراضي الإقليمية العراقية والممر المائي الوحيد للعراق بما يمثل الشريان الابهر الذي تتدفق عبره السفن بكافة انواعها . لذلك فإن منح الكويت السيطرة على خور عبد الله، أحد أبرز الممرات الملاحية في المياه الإقليمية العراقية، من شأنه أن يُضعف قدرة العراق على إدارة وتنظيم حركة الملاحة البحرية بشكل مستقل. مما قد يعرضه مستقبلا الى اي حالة من حالات الابتزاز السياسي او الاقتصادي خصوص فيما يخص طريق التنمية الجديد والتي تريد الكويت الانضمام به بأي شكل من الاشكال مثل الربط السككي بين العراق والكويت , وهذا قد يُقلل من حجم التجارة البحرية العراقية، ويضر بالاقتصاد الوطني. ولن يتمكن العراق من استغلال هذا الممر المائي الحيوي على أكمل وجه لخدمة مصالحه الاقتصادية او غير الاقتصادية .[1] بالرغم من ان القانون الدولي يوصي الدول بأبرام الاتفاقيات الدولية لترسيم حركة الملاحة في القنوات والمضايق البحرية لكن من وجهة نظر الكثير من العراقيين ان اتفاقية خور عبدالله تعتبر اعتراف ضمني من الطبقة السياسية الحاكمة في العراق بحق الكويت بهذا الممر المائي الحيوي . حيث يشوب هذه الاتفاقية الكثير من اللغط القانوني والدستوري و قد أصدرت المحكمة الاتحادية العليا في العراق امر ولائيا رقم 105 وموحدتها 194/اتحادية /2023 [2] ببطلان هذه الاتفاقية وذلك بسبب عدم دستورية تصويت البرلمان العراقي على الاتفاقية في عام 2013 , وهذا ما سنتطرق بالتفصيل في

[1]. د. حازم حميد . الغاء المحكمة الاتحادية العليا لاتفاقية خور عبدالله مع الكويت واثرها في مستقبل العلاقات بين البلدين. جامعة البصرة , مركز دراسات البصرة والخليج العربي.2025 . العدد 59. ص 201

[2] قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 105 وموحدتها 194/اتحادية / 2023
https://www.moj.gov.iq/view.7586/ . 2025/10/10

هذا المطلب . حيث ان اتفاقية خور عبدالله دستوريا تعتبر من الاتفاقيات السيادية كونها تتعلق بترسيم حدود بحرية بين العراق و الكويت ويجب ان تنال تصويت وموافقة البرلمان العراقي لغرض التصديق عليها واعتبارها نافذة .

هنالك الكثير من المواد القانونية التي تقلص من دور العراق في الحفاظ على سيادته على الخور منها المادة الثالثة حيث اشارت الى أن السفن الأجنبية، عند مرورها عبر الخور، ترفع علمها الوطني فقط. وتحظر هذه المادة على السفن الأجنبية رفع العلم العراقي عند دخولها الخور، بينما ترفع السفن الأجنبية، عند دخولها مياه دولة ساحلية، علم تلك الدولة كنوع من المجاملة، وفقًا للأعراف الدولية. وبالتالي، يُشكل هذا اعتداءً على سيادة العراق. حددت المادة الثانية حدود الممر الملاحي للخور، والنقطة الأخيرة التي ينتهي عندها ترسيم الحدود بين الدولتين هي العمود 162. وتوقفت لجنة ترسيم الحدود الدولية عند هذه النقطة 162، استناداً إلى أن العوامل الطبيعية حالت دون مزيد من التقدم .لكن الواقع مختلف، إذ بدأت الحدود البحرية بعد العلامة ١٦٢، بناءً على خط الوسط من أدنى السواحل، بالانحراف نحو الكويت، وبدأ العراق يكتسب مياهًا إقليمية جديدة. خط الوسط في هذه المنطقة يصب في صالح العراق، ما يعني أن مدخل القناة يقع تحت السيادة العراقية بشكل كامل.[1]

اما المادة السادسة نصت على تأثير هذه الاتفاقية على الحدود المقررة بين الطرفين ووفقا لقرار مجلس الامن رقم (833) , مما يعني ان ما يحدث في الاعلام العراقي مجرد جعجعة إعلامية غرضها الهاء الرأي العام , لان هذه المادة من الناحية القانونية تعطي حق تنظيم حركة الملاحة البحرية في خور عبدالله الى قرار مجلس الامن لعام 1993. لكن بالعودة الى قرار المحكمة الاتحادية العليا لعام 2023 و الذي يقر بطلان هذه الاتفاقية مما تسبب بأزمات دبلوماسية بين الطرفين وحضي بتأييد الشارع العراقي , حيث نص قرار المحكمة على الاتي

قضت المحكمة الاتحادية العليا بما يلي:

أولاً: الحكم بعدم دستورية القانون رقم 42 لسنة 2013.

ثانياً: نقض ما جاء في قرار هذه المحكمة رقم 21/اتحادي/2014 الصادر بتاريخ 8 ديسمبر 2014.

ثالثاً: رفض دعوى المدعي في الدعوى رقم 105/إداري/2023 لانعدام الخصومة.

[1] د. بيداء عبد الجواد . كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى . الاثار القانونية المترتبة على عدم دستورية اتفاقية خور عبدالله . مجلة العلوم القانونية والسياسية. المجلد 13 . العدد الأول .2024. ص57 .

رابعاً: إلزام المدعى عليه الأول بالمصاريف والرسوم. ويُعتبر حكم الأغلبية نهائياً وملزماً لكافة الجهات. وقد صدر في 18 صفر 1445هـ، الموافق 4 سبتمبر 2023م" . [1]

حيث كانت المخالفة الرئيسية هي عدم التصويت بأغلبية الثلثين من قبل مجلس النواب العراق وهي النسبة المطلوبة دستوريا لغرض التصديق على الاتفاقيات الدولية , كما ألغت المحكمة حكمًا سابقًا صدر في 18 ديسمبر/كانون الأول 2014. وجاء هذا الحكم أيضًا نتيجة طعن في دستورية قانون التصديق. إلا أن المحكمة قضت آنذاك برفض الطعن، وأن يكون التصديق بأغلبية الحاضرين، وليس بأغلبية ثلثي الأعضاء. مما يعني ان المحكمة قد ابطلت الاتفاقية لعدم دستورية التصويت وليس بطلان الاتفاقية لمعارضتها لها او باعتبار ان هذه الاتفاقية تأتي مضرة بحق سيادة العراق على خور عبدالله [2] .

اما عن الاثار المترتبة على قرار المحكمة الاتحادية العليا القاضي ببطلان هذه الاتفاقية , من ناحية القواعد العامة للقانون الدولي يجوز لاحد الطرفين ان ينسحب او يلغي اتفاقية دولية اذا كانت مخالفة لدستور تلك الدولة , مثال على ذلك اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 حيث تنص على أنه: "لا يجوز للدولة أن تحتج بحقيقة أن موافقتها على الالتزام بمعاهدة ما قد تم التعبير عنها في انتهاك لحكم من أحكام قانونها الداخلي يتعلق بالاختصاص في إبرام المعاهدات كسبب لإبطال موافقتها ما لم يشكل ذلك انتهاكاً لقاعدة من قواعد قانونها الداخلي ذات أهمية أساسية". [3] مما يدل على قدرة العراق على الانسحاب من هذه الاتفاقية بدون التعرض الى عقوبات دولية كما يشاع بالاستناد الى هذه الاتفاقية .

المطلب الثاني

التحديات الداخلية والإقليمية والسيناريوهات المستقبلية

هنالك تحديات كبيرة تقع على العراق سواء داخلية او إقليمية تمارس على العراق لغرض اجباره بشكل او بآخر على التنازل عن سيادته على خور عبدالله , فمن التحديات الداخلية هي كثيرة لكن ابرزها الفساد الإداري والسياسي التي انتجته الطبقة السياسية الحالية حيث أدى الى انقسام سياسي ومجتمعي مما أدى الى تشظي الموقف العراق من اتفاقية خور عبدالله وبالتالي فأن المواطن البسيط لا يفقه في

---

[1] د.سفيان لطيف . قانون تصديق اتفاقية خور عبدالله رقم (42) لسنة 2013م بين أحكام الدستور العراقي النافذ وقرارات المحكمة الاتحادية العليا . كلية القانون . جامعة الفلوجة . المجلد 5 العدد 2. ص132 2024.

[2] قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 105 وموحدتها 194/اتحادية / 2023 https://www.moj.gov.iq/view.7586/ 2025/10/10 (م.س)

[3] المادة /46 من معاهدة فينا لقانون المعاهدات لسنة 1969.

تفاصيل القوانين الدولية التي تضمن حرية حركة السفن العراقية والأجنبية في مياهه الإقليمية وقد استغلت الطبقة السياسية ذلك على مدى سنين كثيرة للاستفادة قدر الإمكان من هذا الملف الحساس .

ومن التحديات الداخلية الأخرى هي التحديات البيئية في خور عبدالله وعمليات كري الترسبات الطينية التي تحصل بكثرة في الجانب العراقي فيجب ان يكون تعاون ما بين البلدين بهذا الخصوص أيضا , حيث اشارت المادة (8) والمادة (9) من اتفاقية خور عبدالله ان تشكل لجنة مشتركة برئاسة وكيل وزارة النقل والمواصلات من العراق والكويت وعضوية عدد من المختصين لغرض الاشراف على ديمومة القناة وتنظيفها من الغوارق ومتابعة عمليات التوسعة والتعميق .[1]

من جانب اخر استغلت الكويت ضعف الدور الدبلوماسي العراقي مما أدى او قد يؤدي مستقبلا توترا بين الدولتين قد لا يحمد عقباه . لذلك فأن دور الدبلوماسية العراقية في المستقبل القريب يجب ان يكون فاعلا وان يكون هنالك توازن بين الحفاظ على السيادة العراقية وبين الالتزامات الدولية وهذا ما يضمنه قانون البحار لعام 1982 .

ان مخططات الكويت مستقبلا هو تفعيل العمل لإكمال ميناء مبارك ولكن عبر الضغط على العراق بعدة وسائل منها الاستيلاء على خور عبدالله والحصول على الربط السككي ولكن كيف؟ أولا الاستيلاء على خور عبدالله يخنق العراق اقتصاديا وتجاريا كون ان الكويت أصلا لا تحتاج الى الخور عمليا وذلك لان الكويت لها موانئ عديدة مطلة على الخليج العربي منها ميناء الشيوخ وميناء الشعيبة وميناء الدوحة وغيرها من الموانئ الأخرى كما موضع في الخريطة ادناه .

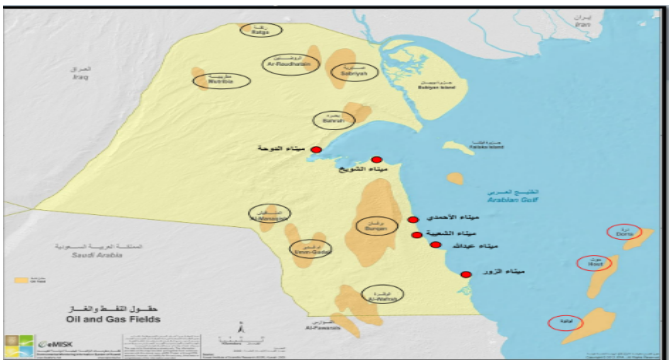

خارطة رقم (2) مخطط منشور على موقع فكرة ,صور خريطة الكويت بالمدن وجميع المناطق كاملة

من وجهة نظر الباحث ان الكويت لا تحتاج خور عبدالله او ميناء مبارك الكبير فعليا كون ان الواجهة البحرية للكويت كبيرة وكذلك فأن الميناء كلما كان في وسط او جنوب الكويت يكون موقعه الجغرافي

[1] قانون تصديق اتفاقية بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولية الكويت بشأن تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله رقم (42) لعام 2013.

افضل . ولكن الكويت تريد بصورة او بأخرى الانضمام الى طريق التنمية الجديد عبر ميناء مبارك والربط السككي مع العراق وهذا اذا ما حصل فأن يعتبر رصاصة الرحمة على مشروع ميناء الفاو العراقي فسوف تنتفي الحاجة الى ميناء الفاو ويكون تصدير واستيراد البضائع عبر موانئ الكويت والربط السككي مع العراق , فإذا لم يحدث الربط السككي قد تلجأ الكويت الى فرض الجباية على السفن التي تدخل عبر خور عبدالله والمواجهة لسواحلها مما يعني خنق العراق وخنق ميناء الفاو الكبير اقتصاديا مع استفادة الكويت اقتصاديا دون مبرر , في هذه الحالة يجب على العراق ان يستخدم حق المرور البريء لكافة أنواع السفن وفقا للقانون الدولي . ومن اليات التوازن بين السيادة والالتزامات الدولية هو اللجوء الى الحوار والمفاوضات بالطرق الدبلوماسية الشفافة والمهنية وليست الطرق السياسية التي يشوبها الفساد , وكذلك تفعيل دور المنظمات الدولية من خلال المشاركة الفعالة وتفعيل قرارات الأمم المتحدة ومجلس الامن أيضا .

ان الموقع الجغرافي الذي يتمتع به خور عبدالله يعد تحدي إقليمي بحد ذاته فهو يقع ما بين دول الخليج العربي من جهة والعراق وايران أيضا من جهة أخرى واذا ما تم تفعيل طريق التنمية او ما يسمى طريق الحرير فأن وربطه بميناء الفاو الكبير فأن أهمية هذا الخور ستصبح دولية وليست إقليمية فقط إضافة الى أهمية جيوسياسية كبيرة مما يضع مهمة كبيرة على عاتق الحكومة العراقية للحفاظ على سيادة هذا الممر المائي. لا يمكن النظر إلى قضية خور عبدالله بمعزل عن شبكة العلاقات والتحالفات في الخليج العربي. كذلك فأن هذا الخور قد يتأثر بالتنافس الإقليمي بين قوى محلية ودولية، كما أن موقعه الاستراتيجي يجعله جزءًا من معادلة الأمن البحري في الخليج، التي تشمل مضيق هرمز والممرات المائية الأخرى. وكذلك فأنه يشكل امتداد الى الخليج العربي المطل على دول الخليج والجمهورية الاسلامية الايرانية , وبسبب ظروف الشرق الاوسط المعقدة والحروب التي تظهر بين فترة واخرى بين ايران والكيان الاسرائيلي فأن مضيق هرمز يعتبر من اهمم ممرات العالم المائية حيث يتم تصدير 20 مليون برميل يوميا من النفط عبر مضيق هرمز أي ما يعادل 20% من احتياج العالم للنفط يقد يتم غلقه بسبب هذه الصراعات مما يؤدي بالنتيجة الى توقف شبه تام في الحركة الملاحية في خور عبدالله .[1]

[1] حجم تدفقات النفط عبر مضيق هرمز. ما الدول الأكثر عرضة للتأثر حال إغلاقه؟ , مقال منشور على الموقع الالكتروني CNN بالعربية https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2025/06/23/strait-of-humoz-crude-oil-countries-affected-infographic 2025/8/15.

من جانب اخر يمكن مقارنة خور عبدالله بممر مائي اخر لاستنباط بعض الحلول و القواعد القانونية الدولية لحالات دولية مماثله , حيث يعد النزاع على مضيق تيران بين مصر والسعودية من أبرز النزاعات البحرية في منطقة الشرق الأوسط، ويمكن مقارنته بقضية خور عبد الله بين العراق والكويت، من حيث تشابه الظروف الجغرافية والسياسية والقانونية المتعلقة بترسيم الحدود البحرية والسيادة على الممرات المائية الحيوية. يُعد مضيق تيران، الواقع عند مدخل خليج العقبة، شريانًا حيويًا للتجارة والملاحة الدولية، إذ تمر عبره السفن المتجهة إلى الموانئ الأردنية والإسرائيلية على البحر الأحمر. وبالمثل، يكتسب خور عبد الله، المنفذ البحري الوحيد للعراق إلى الخليج العربي، أهمية استراتيجية بالغة للتجارة والطاقة والأمن القومي. يعود النزاع على مضيق تيران إلى ما قبل عام ١٩٥٠، عندما كانت الجزيرتان الواقعتان عند مدخل المضيق تيران وصنافير تحت الإدارة المصرية، بينما كانت المملكة العربية السعودية تدّعي السيادة التاريخية عليهما. أدى ذلك إلى نزاع دبلوماسي طويل بلغ ذروته باتفاقية ترسيم الحدود البحرية عام ٢٠١٦ بين البلدين، والتي نقلت السيادة على الجزيرتين إلى المملكة العربية السعودية بعد تنازل الجانب المصري . وبالمثل، يعود نزاع خور عبد الله إلى فترة ما بعد استقلال الكويت عام ١٩٦١، عندما اختلف الجانبان حول ترسيم الحدود البحرية وخط الوسط في الممر المائي. حُلّ النزاع جزئيًا باتفاقية عام ٢٠١٣ التي أثارت جدلًا واسعًا في العراق بسبب المخاوف من تقييد وصوله البحري. وتستند النزاعات بين الدولتين إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، التي تحدد قواعد تحديد الحدود البحرية والمياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة. في قضية مضيق تيران، اعتمدت مصر والسعودية على مبدأ السيادة التاريخية وعلى الوثائق والخرائط الجغرافية المودعة لدى الأمم المتحدة. أما في قضية خور عبد الله، فقد اعتمدت العراق والكويت على قراري مجلس الأمن رقمي 687 و833 (1991-1993)، اللذين حددا الحدود البرية والبحرية تحت إشراف لجنة الحدود التابعة للأمم المتحدة.[1] تُظهر هاتان الحالتان كيف تحوّلت قضايا السيادة البحرية إلى قضايا سياسية داخلية. ففي كلٍّ من مصر والعراق، أثارت الاتفاقيات الموقّعة مع السعودية والكويت اعتراضات سياسية وشعبية واسعة، اعتُبرت إهدارًا للسيادة الوطنية. لكون ان الممرين يتمتعان بأهمية كبيرة واستراتيجية بخصوص النقل والطاقة والتجارة العالمية .تكشف المقارنة بين النزاعين أن الممرات المائية المشتركة بين الدول المتجاورة تظل نقاط توتر دائمة ما لم تُعالج وفق معايير العدالة

[1] د. مصطفى كامل . تيران و صنافير الخلاف السعودي المصري .مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية .2017. https://www.alnahrain.iq/post/101 . 2025/10/11 .

الدولية والتفاهم المتبادل. كما أن التداخل بين البعد القانوني والسياسي يجعل من هذه النزاعات معقدة، تتجاوز مسألة الجغرافيا إلى قضايا الهوية والسيادة والموارد الاقتصادية. لكن الفرق هنا ان خور عبدالله تم ترسيم الملاحة البحرية فيه مسبقا عن طريق قرارات الأمم المتحدة المذكورة أعلاه وكذلك اتفاقية عام 2013 مع استمرار الخلافات بين البلدين ,اما في حالة الممر المائي في جزيرة تيران فتم حلها دبلوماسيا عن طريق عقد اتفاقية عام 2016 بين مصر والسعودية . من هنا، يمكن القول إنّ حالة مضيق تيران تقدّم نموذجاً مقارناً مفيداً لحالة خور عبدالله لعدة عوامل منها العامل الجغرافي القريب حيث يقع الممرين المائيين في الشرق الأوسط والعامل العربي كون ان الدول المتنازعة أيضا دول عربية شقيقة مع مراعاة الوثائق والخرائط المودعة لدى الأمم المتحدة في احقية العراق وسيادته على خور عبدالله ، إذ تُظهر هنا أهمية الحلول الدبلوماسية الهادئة القائمة على التعاون الإقليمي والمصالح المشتركة بدلاً من التصعيد السياسي والإقليمي كون هذه المنطقة ساخنة امنيا وسياسيا .

الخاتمة

الاستنتاجات

1. وفقا للدستور العراقي لعام 2005 فأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية لا تحتل مرتبة اعلى عن الدستور وان كانت تتعلق بأمور سيادية , مما يعني ان الدستور هو صاحب السلطة الأعلى . ويجب هنا ان تكون المعاهدات والاتفاقيات الدولية والقوانين الداخلية غير مخالفة للنصوص الدستورية .
2. ان اختصاص المحكمة الاتحادية العليا هو اختصاص رقابة لاحقة لتشريع القوانين او تصديق الاتفاقيات وهنا تحصل بعض المشاكل القانونية والدستور , لو ان المحكمة الاتحادية العليا لها اختصاص رقابة سابقة لتشريع القوانين قد نتفادى الكثير من المشاكل التي تحصل خلال وبعد تشريع القوانين.
3. ان اتفاقية خور عبدالله لعام 2013 اضرت بحقوق العراق التاريخية في خور عبدالله , مثال على ذلك منع الصيادين العراقيين من صيد الأسماك بحرية داخل مياه الخور وانما الالتزام فقط في المياه المقابلة للسواحل العراقية , كذلك لم تقم هذه الاتفاقية بترسيم نهائي للحدود البحرية بين البلدين وانما تنظيم حركة الملاحة البحرية في الخور .
4. هنالك تحديات إقليمية كبيرة تحيط بمشروع طريق التنمية وميناء الفاو الكبير وهذا ما تريد ان تستغله دولة الكويت بطريقة او بأخرى من خلال اكمال العمل في مشروع ميناء مبارك الذي

يقع شمال الكويت ومطل على خور عبدالله بالرغم من وجود موانئ عديد وسط وجنوب الكويت

.

التوصيات

التوصيات مقسمة إلى ثلاثة محاور رئيسية تمثل الحلول المقترحة لمعالجة أزمة خور عبد الله، وهي: الحلول القانونية، الحلول السياسية والدبلوماسية، والحلول الاقتصادية.

أولاً: الحلول القانونية

الحل القانوني يكمن في اللجوء إلى المحاكم والهيئات الدولية، وخاصة المحكمة الدولية لقانون البحار الواقعة في هامبورغ، ألمانيا، حيث إنها السلطة المختصة للفصل في النزاعات المتعلقة بتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.تستند العراق في قضيتها إلى قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولا سيما القرار رقم 833 لعام 1993، الذي يتعلق بتنظيم الملاحة في خور عبد الله.يمكن للعراق أيضًا السعي لحل قضية ترسيم الحدود البرية والبحرية مع الكويت من خلال القنوات القانونية، وتحديدًا التحكيم الدولي، مما يضمن تسوية قانونية عادلة تنهي النزاع الجيوسياسي بين البلدين وتمنع تكراره في المستقبل. كذلك يمكن عقد اتفاقيات دولية جديدة لا تخالف مواد الدستور العراقي الدائم لعام 2005 وبإشراف لجان ومنظمات دولية ذات حلول جذرية بشرط ان لا تفرط بالسيادة العراقية على خور عبدالله وكذلك تجنب افتعال الازمات الإقليمية والدولية مستقبلا كون ان المنطقة مقبلة على مشاريع استراتيجية كبيرة مثل طريق التنمية الجديد .

ثانياً: الحلول السياسية والدبلوماسية

يتطلب الجانب السياسي والدبلوماسي إعادة فتح باب المفاوضات بين العراق والكويت باستخدام أدوات دبلوماسية متنوعة مثل الوساطة، والمكاتب الجيدة، والدبلوماسية الوقائية.يمكن للعراق إنشاء قنوات تفاوضية جديدة بوساطة دول صديقة للطرفين، مع ضمان إشراف الأمم المتحدة من خلال لجنة متخصصة تشرف على المفاوضات لضمان الالتزام بمبادئ قانون البحار لعام 1982.يجب أيضًا تشكيل لجنة عراقية-كويتية مشتركة لمنع التصعيد الإعلامي أو العام خلال المفاوضات، من أجل خلق جو من الثقة والشفافية.قد تؤدي هذه المفاوضات إلى تعديل بعض أحكام اتفاق خور عبد الله التي تؤثر على حقوق العراق، أو إلى إلغائه واستبداله باتفاق جديد يعكس المصالح المشتركة للطرفين.بالإضافة إلى ذلك، يجب على العراق تعزيز علاقاته الإقليمية وإعادة بناء الثقة مع الدول المجاورة بعد عقود من التوترات، مما يعزز مكانته كلاعب نشط في الاستقرار الإقليمي.

ثالثاً: الحلول الاقتصادية

تشمل الحلول الاقتصادية تحويل منطقة خور عبدالله إلى مساحة للتعاون والاستثمار المشترك بين العراق والكويت.من بين أبرز المقترحات في هذا المجال: تأسيس شركات مشتركة للقيام بأعمال صيانة وتشغيل الممر الملاحي، بما في ذلك أعمال التوسيع والتعميق، وإزالة الحطام، وتنظيف القناة، تحت إشراف المنظمات الدولية لضمان الشفافية وتقاسم التكاليف. إطلاق برامج مشتركة لحماية البيئة البحرية في خور عبد الله، بتمويل ودعم من البلدين والمنظمات المعنية.إنشاء مناطق ومدن صناعية دولية بالقرب من ميناء الفاو الكبير، والاستفادة من مشروع طريق التنمية ليصبح مسارًا دوليًا يربط بين آسيا وأوروبا، مما يمنح الممر الملاحي في خور عبدالله وضعًا دوليًا وفقًا لقواعد القانون البحري الدولي. تنفيذ هذه الحلول الاقتصادية سيحول الصراع إلى فرصة للتكامل والتنمية المشتركة، على غرار النماذج الناجحة في مضيق البوسفور في تركيا وقناة السويس في مصر، حيث تداخلت السيادة الوطنية مع المصالح الاقتصادية الدولية بطريقة تحقق المنفعة المتبادلة.

المصادر

القوانين والاتفاقيات

1. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982
2. النظام الأساس للمحكمة الدولية لقانون البحار .
3. قانون تصديق اتفاقية بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولية الكويت بشأن تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله رقم (42) لعام 2013.
4. معاهدة فينا لقانون المعاهدات لسنة 1969

الكتب

1. محمد بن كرم بن علي . ابن منظور ،لسان العرب، المجلد الثالث . دار صادر . بيروت، 1994.
2. سالم مشكور. نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة والشرعية . مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق . بيروت. 1993.
3. د.عصام العطية. القانون الدولي العام. مكتبة القانونية. الدار العراقية . بغداد. 2012.
4. محمد الحاج حمود . القانون الدولي للبحار . مطبعة الولاية الوطنية . بغداد . 1990.

الوثائق والقرارات

1. قرار مجلس الامن رقم 687 لعام 1991
2. قرار مجلس الامن رقم 773 لعا 1992

3. قرار مجلس الامن رقم 833 لعام 1993
4. قرار المحكمة الاتحادية العليا لعام 2023 الذي ينص بعدم دستورية القانون رقم 42 لسنة 2013.

المواقع الالكترونية والتقارير الصحفية

1. د. حميد جبجاب . خور عبد الله : دراسة تاريخية في خضم الصراع القائم في الشرق الأوسط الجديد. جامعة ميسان . مقال منشور على موقع المرجع الالكتروني للمعلوماتية .2025/8/5 https://almerja.com/aklam/indexv.php?id=32768.
2. حجم تدفقات النفط عبر مضيق هرمز.. ما الدول الأكثر عرضة للتأثر حال إغلاقه؟ , مقال منشور على الموقع الالكتروني CNN بالعربية https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2025/06/23/strait-of-humoz-crude-oil-countries-affected-infographic 15/8/2025.
3. هذه هي حقوق الدول في المجال البحري , مقالة صحفية منشورة على موقع الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/6/12. 10/8/2025 .
4. قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 105 وموحدتها 194/اتحادية / 2023 https://www.moj.gov.iq/view.7586/ .
5. د. مصطفى كامل . تيران و صنافير الخلاف السعودي المصري .مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية .2017 https://www.alnahrain.iq/post/10

الأبحاث والمقالات

1. علي عبد الحسين جارالله. حقوق العراق في الملاحة البحرية وفقًا لاتفاقية خور عبد الله وآثارها الدولية . . جامعة ميسان / كلية الحقوق. (٢٠٢١) مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة. العدد السابع .
2. د. احمد تقي , كلية القانون / جامعة واسط , 2025, مدى أحقية العراق في إبطال اتفاقية خور عبد الله وفقا للقانون الدولي . مجلة واسط للعلوم الإنسانية . مجلد 21 . العدد2 .
3. . د. حازم حميد . الغاء المحكمة الاتحادية العليا لاتفاقية خور عبدالله مع الكويت واثرها في مستقبل العلاقات بين البلدين. جامعة البصرة , مركز دراسات البصرة والخليج العربي.2025 . العدد 59.

4. د. بيداء عبد الجواد . كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى . الاثار القانونية المترتبة على عدم دستورية اتفاقية خور عبدالله . مجلة العلوم القانونية والسياسية. المجلد 13 . العدد الأول .2024.
5. جابر حسين علي التميمي . حدود اختصاص المحكمة الاتحادية العليا في الرقابة على دستورية القوانين دراسة مقارنة. مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 92. العدد 12. 2022 .
6. احمد تقي الفهد . مدى حق العراق في إلغاء اتفاقية خور عبد الله وفقًا للقانون الدولي. مجلة واسط للعلوم الإنسانية . كلية القانون جامعة واسط . العدد 2. مجلد21 .2025.
7. علي عبد الحسين جارالله . حقوق العراق في الملاحة طبقا لاتفاقية خور عبدالله وانعكاساتها الدولية . مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة. جامعة ميسان / كلية القانون . العدد السابع . مجلد 1 . 2025 .
8. ندى يوسف الدعيجيج . أثر أحكام القضاء الوطني في نقض الاتفاقيات الدولية: دراسة لحكم المحكمة العراقية العليا لعام 2023 بشأن الاتفاقية الكويتية العراقية الخاصة بالملاحة في خور عبدالله لعام 2012. مجلة الحقوق عدد 48 .2024.
9. د. سفيان لطيف . قانون تصديق اتفاقية خور عبدالله رقم (42) لسنة 2013م بين أحكام الدستور العراقي النافذ وقرارات المحكمة الاتحادية العليا . كلية القانون . جامعة الفلوجة . المجلد 5 العدد 2. 2024.